

شرح تحفة أهل الطلب لابن السعدي [49] | القاعدة العاشرة بعد

المائة

عبدالمحسن الزامل

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين اللهم صلي وسلم وبارك على عبدهك ورسولك محمد وعلى الله وصحبه اجمعين مستمعينا الكرام السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته واهلا ومرحبا بكم - 00:00:00

هذا هو درسنا في كتاب تحفة أهل الطلب في تجريد أصول قواعد ابن رجب للعلامة الشيخ عبد الرحمن ابن ناصر السعدي رحمة الله تعالى عليه نرحب بالشيخ عبد المحسن الزامل شارحا لهذا الكتاب المبارك. حياكم الله فضيلة الشيخ. حياكم الله وبارك الله فيكم. حياكم الله فضيلة الشيخ. كما حفظت - 00:00:28

الله قد ابتدأنا بالقاعدة العاشرة بعد المائة. نعم. قال المؤلف رحمة الله تعالى من ثبت له أحد الأمرين من ثبت له أحد امرين فان اختار أحدهما سقط الآخر. وان اسقط أحدهما ثبت الآخر. الحمد لله رب العالمين - 00:00:50

الصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله واصحابه واتباعه باحسان الى يوم الدين اما بعد هذه القاعدة سبق الاشارة الى صدرها وهي فيمن ثبت له أحد امرين يعني له ان يختار هذا او هذا - 00:01:10

يرى ما هو الاصلاح له ان اختار أحدهما مما وجاء الخيار اه فيه بالادلة سقط الآخر وان اسقط أحدهما ثبت الآخر وسيأتي في الامثلة بيان ذلك لكن مثله كما سيأتي في كلام مصنف - 00:01:30

لو آآ قتل انسان وطلب اولياؤه حقهم فان لهم الخيار بين القصاص وبين الدية او العفو فاذا اختار الدية سقط سقط وحرب القود اذا اختار الديس سقط وحرب القوادم وان اسقط أحدهما - 00:01:53

ثبت الآخر بمعنى لو اسقط حقه من الدية فانه يثبت له القود او اسقط حقه من القود فانه تثبت له الدية عندنا اختيار وعندنا اسقاط فاذا اختار آآ أحدهما مثلا اختيار القود - 00:02:21

في هذه الحالة يثبت له اذا اختار القود سقط الآخر كذلك اذا يعني لا يجتمع عليه القود والدية كذلك لو اختار الدية فانه تسقط القوادم واذا اسقط أحدهما اسقط أحدهم قال اسقطت حقي مثلا من القود فانه تثبت له الدية - 00:02:47

او قال اسقطت حقي من الدية فانه لا نقول في هذه الحال لا قود له يثبت له القود لانه اسقاط. لانه اسقاط. ثم هنا مسائل فيما يتعلق بهذه المسألة يأتي اليها ان شاء الله في التمثيل. نعم. اتابكم الله فضيلة الشيخ. ثم قال المؤلف وان امتنع منها فان كان امتناعه ظررا على غيره - 00:03:14

استوفى له الحق الاصلبي الثابت له ان كان ماليها نعم فان كان هذا الحق الذي امتنع عامله كان له مثلا حق وامتنع منه بمعنى ان له اه ان يختار اي الامرين كما تقدم. فاذا امتنع - 00:03:37

عن الاختيار او مثل مثل ما ذكر المصنف رحمه الله اذا كان له حق الاصل على انسان يطلب انسان مال يطلب انسانا مالا فامتنع عن استيفائه يعني ا جاءه بحقه من المال - 00:04:00

الذى له الدين امتنع من القبول. قال وان امتنع منها فان ان كان امتناعه ظرر عن غيره استوفى من الحق الاصلبي الثابت له هذا ان كان ماليها فاذا كان له على انسان مال - 00:04:21

ثم جاءه بالمال فامتنع من عليه الدين من قبضه من له الدين من قبضه. نقول في هذه الحالة لماذا امتنع؟ لانه اما ان يقبل واما ان

يبئ وله الخيار بين قبول المال - 00:04:36

لأنه حق له او ان يسقط حقه من المال ويقول ابرأتك فاما ان يمتنع من قبوله بلا اسقاط فلا الا ولكن هذا متى اذا كان فيه ظرر على من عليه الدين - 00:04:53

اذا كان مثلاً فان كان امتناعه ظرر على غيره مثل انسان جاءه بحقه في وقته وامتنع من قبوله. نقول اما ان تقبل واما في هذه الحال اذا ابى يجره الحاكم - 00:05:10

فان لم يقبول الحاكم له. مع ان يقبل الحاكم والقاضي المال ويستوفي عنه. وتبرأ ذمة من عليه الدين. لأنه لا ظرر ولا ضرار الا انه اذا كان عليه ظرر في قبوله عليه ظرر في قبوله - 00:05:25

فلو انه كن كنت تطلب مثلاً انسان مال وجاءك بالمال في وقته ولا ظرر عليك في قبوله في هذه الحال يجب عليك القبول لكن جاء بالمال قبل وقته جاء بالمال قبل وقته - 00:05:42

قال خذ مالك المال انا الدين حل بيبي وبينك اجل محدد ولا اقبل الان هو زادك خير الان وزادك خيراً جاءك بالمال هو الحق قبل وقته قبل صحيح لكن في قبولي له ظرر - 00:06:00

لاني الان لست في بلدي ولا استطيع قبوله ولا استطيع اخذه لأن اخذني له يتضرر انا ظربت له موعد فيه اكون في بلدي استطيع ان اقبظه او في المكان الذي - 00:06:18

خص ذاك الماء الكبير يمكن قبله ويضنه في مستودعاته وما اشبه ذلك. او قال ان هذا المال الذي اعطاني ايه نوع من الطعام والفاكهه وقبولي له في هذا الوقت ظرر لاني انا وظربت له موعد فيها لاني قبله حتى - 00:06:30

انتفع به يعني اهدى واتصدق. اما الان فلا يمكنني لأنه يفسد علي مثلاً. الحال الثالث ان يأتي به بعد وقته هذه الحالة ايضاً هو في مثل ما لو اتي به في وقته انه يلزمته اداءه الا اذا كان فيه ظرر عليه بمعنى ان التأخير - 00:06:48

عن ادائه في وقته وكان تأخيره يتربط عليه ظرر وحدد له موعد مثلاً حدد له موعد هو علم ان مصلحته في قبر ففي وجه ارتباطها بالقاعدة كما تقدم انه ثبت له احد امررين اما قبول المال - 00:07:09

او الاسقاط او الابراء ان يبرئه. فيجب عليه ان قبل الا اذا كان في امتناعه ظرر على غيره وهو من عليه الحق فإذا امتنع فان الحاكم يقبل له آآ هذا المال وينتفي الظرر عن من عليه الدين. هذا اذا كان مالي. نعم. وسيأتي - 00:07:27

وجه التفريق بين كونه مالي او غير مالي. نعم. نعم اثابكم الله فضيلة الشيخ ثم قال المؤلف فان لم يكن حقاً ثابتاً سقط. نعم. نعم آآ لم يكن حقاً ثابتاً - 00:07:47

سقط هذا قسم اخر الاول حق مالي ثابت حق والحق مالي وهو ثابت. ثابت. في هاي الشروط الثلاثة وسبق ذكره. القسم الثاني اه مالك حق عام لكن مال او غيره لكنه ليس حقاً ثابتاً - 00:08:02

يعني مو تبرعاً به ابتداء ولم يكن مقابل دين او شيء في الذمة او ما اشبه ذلك من الحقوق. مثاله لو انه اوصى له بمالي انسان او صياني الانسان بمالي الوصية ليست مقابل حق ثابت - 00:08:20

ليست مقابل حق ثابت في هذه الحالة اذا متى تثبت الوصية للموصى متى يثبت القبول للموصى بموت. نعم الموصى. بموت الموصى قبل موت الموصي ليس للوصي حق بل للموصى الرجوع - 00:08:41

بل له ان يرجع في جميع وصاياته. لأن لا تثبت الوصية هو حكمها الا بالموت اذا ثبت الان اذا مات الموصى مثلاً الموصى له يقال له الان في هذه الحال هذا اوصى لك بمالي - 00:09:01

يقال له اما ان تقبل واما ان ترد هو مخير بين امررين. هذا وجه استباقي على القاعدة. ثبت له احد امررين. القبول او الرد. لأنه حق ثبت حق - 00:09:18

ليس ولم يثبت له حتى الان. نعم. لأنه لا يثبت الا بامررين. الامر الاول الامر الاول يوجد سبب الثبوت. نعم القبول يثبت به شرط الثبوت سببه هو موت موصى شرطه - 00:09:33

هو قبول الموصالة فاذا قبل ثبت الماء ثبت حقه في الوصية هذى اذا رد سقط حقه طيب هو قال لا اقبل؟ قال لم يقبل ولم يرد
يلزكم القبول والرد لا ظرر عليك - 00:09:50

اما ان تقبل واما ان ترد. نعم. اذا في هذه الحال اذا لم يقبل فان حقه يسقط قد يقول قائل طيب اليه موسى هو موسى له؟
كيف يسقط - 00:10:10

نقول اصلا لم يثبت له حق حتى الان لم يثبت له حق حتى يدعى شيئا سقط ولها نقول نحن نقول ان عليك ان تقبل عليك ان لان
حقه حتى الان لم آآ يتم انما له حق في هذه الوصية وهو القبول - 00:10:26

فاذا لم يقبل فانه يسقط. وذلك ان فيه ظرر لانه لان الواجب على على من يرث الميت ان يبادر كما قال العلماء في اسراع في تكفيته
وفي غسله وتتكفيته والصلة عليه. مصراع في الميت فكرامة الميت دفنه. ثم بعد ذلك الاسراع في تنفيذ وصاياه كما قال - 00:10:47
العلماء اذا عرضت الوصية فاذا لم يقبل سقط حقه ولا شيء له في ذلك. نعم. نعم. ثم قال المؤلف وان كان الحق غير مالي
الزم بالاختيار نعم كذلك ايضا اذا كان الحق غير مالي فانه يلزم بالاختيار - 00:11:09

الحق غير المالي هو حق هذا. نعم. وجه الفرق بين الاول او بين اقسام ان القسم الاول كما تقدم قلنا حق مالي ثابت الثاني حائز ليس
حقا اصلا وليس حقا ثابت. الثالث حق لكنه غير مالي. مثل انسان اسلم على - 00:11:34

اربع نسوة اسلم على اربع نسوة فانه يجب عليه ان يختار اربعا منهن. الاحاديث الواردة في هذا الباب اختار منها اربعة واسلم على
عشر نعم احسن الله اليك وفي وفي الحديث الحارث انه هذا حديث - 00:11:53

الغيلان. نعم من سلمة في حديث اخر اسلم على ثمان ذلك الرجل الذي اسلم ايضا على اختيار اختين احتياطي فاذا اسلم على اكثر من اربع. نعم
احسن الله او اسلم على اختيار اختين فانه في هذه يجب عليه ان يختار - 00:12:14

ويلزم بالاختيار يختار منها اربعا لكن هذا حق له حق مالي ولا يتعلق باامر النكاح. يتعلق بالنكاح. يتعلق بالنكاح. فان
في هذه الحالة فلا بأس. فلا بأس. ان لم - 00:12:34

يختار ان لم يختر فله حكم اخر آآ من جهة الزامه بهذا الحق الزامه بهذا الحق لان هذا حق مستحقه غير معين. لان كما سيأتيانا فان
الحقوق الواجبة عليه واجب على الشخص نعم في آآ الحق غير المالي اما ان يكون مستحقه معين. نعم. او اما ان يكون مستحقه غير
معين اما ان حينما يكون مثلا في كما هي قصة غيلان رضي الله عنه اسلم على عشر نسوة وامر النبي عليه السلام بالاختيار اربع هل قوة
معين دخيل وبينهن ولا شائع فيهن؟ شائع فيهن ليس معينا نعم ليس معينا. ففي هذا فرق بينما اذا كان معينا وبينما اذا - 00:12:52

معين الان حينما يكون مثلا في كما هي قصة غيلان رضي الله عنه اسلم على عشر نسوة وامر النبي عليه السلام بالاختيار اربع هل قوة
معين دخيل وبينهن ولا شائع فيهن؟ شائع فيهن ليس معينا نعم ليس معينا. ففي هذا فرق بينما اذا كان معينا وبينما اذا - 00:13:21

كان غيره معينة. معين. نعم. ولها اختلافا هل آآ في هذه الحالة هل يجبر ويحبس عليه؟ هل يجبر ويحبس عليه اذا كان ما حقا ماليا
آآ غير معين او واذا كان حقا ماليا معين فانه يلزم - 00:13:44

ويستوفى منه كما سيأتي الاشارة اليه في كلام مصنف رحمه الله.قصد من هذا انه ثبت له او عدمه. نعم. اختيار او
عدم. فيختارون. لا يجوز له ان يتاخر. بل عليه ان يختار في هذا في - 00:14:04

هنا اكثر من اربع نسوة وكذلك بين الاختين. نعم. ثم قال المؤلف وان كان حقا واجبا له وعليه فان كان مستحقه غير معين حبس
حتى يعينه ويوفيه. نعم وان كان حقا واجبا عليه - 00:14:24

حق واجب عليه في هذه الحال مثاله ايضا كما تقدم لا هذا الحق وكما تقدم واجب له وعليه لانه مثلا الرجل مع نساءه حق
واجب له في الاختيار وحق واجب يعني هو له وعليه له وعليه ايضا وعليه من جهة الاختيار - 00:14:42

عليه يعني الاختيار منهن. فلا يجوز ان يعلقهن بهذا. كذلك ايضا مثاله لو في الرهن لو ان انسان رهن بيته او دارا عند انسان في هذه
الحالة الواجب اذا حل الدين الواجب على من عليه الرهن - 00:15:08

ان يبادر بالسداد. ولا يجوز ان يبطل صاحب الدين او ينطل صاحب الرهن يعني اذا اذا مثلا كان يعني لو لو حل دين الرهن حل دين

الرحم فالواجب على الراهن هو السداد - 00:15:26

استنى استنى السادات فان امتناع من توفيقه فإنه يباع عليه. فهو حق واجب له وعليه من جهة انه يجب عليه سداد الدين واذا سدد واذا سدد الدين الذي عليه وقضى وافق - 00:15:46

الرهن يثبت له ما يجوز نتعرض للرهان. لكن اذا ابى يا ابا هذا فيه خلاف في هذه المسألة آآ في بعض تفاصيلها ويأتي الاشارة اليه. قال فان كان مستحقة غير معين - 00:16:04

قد حبس حتى يعينه ويوفيه فإذا بالاختيار مثلا من من مجموع النسوة نقول يجب عليه ان يختار فان ابى حبس ان اباحوا بس واجبر على ذلك حتى يختار لأن المستحقة غير معين كما تقدم - 00:16:20

نعم وان كان كان مستحقة معينا فهل يحبس او يستوفى منه الحق الذي عليه؟ فيه خلاف. نعم هذه المسألة الثانية ان كان مستحقة معينا الفرق بين المستحقة المعين وغير معين ان المعين - 00:16:42

شخص معين كما لو قال رجل من زوجته حلف ان لا مثلا على الخلاف في الايام مثلا هو الامتناع مثلا عن الكلام او امتناع عن الجماع على خلاف لكن قول - 00:17:02

الفقهاء في هذا انه الامتناع الجماع فإذا حلف في الامتناع عنها فان له اربعة أشهر للذين يؤلون من لسان تربص اربعة أشهر فانفأوا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم. فإذا ال رجل من زوجته - 00:17:20

يعني الحالة الواجبة عليه الرجوع وعدم الاصرار وان لا يلتج في يمينه لان فيه ظرر على اهله وربما الضرر يصل اليه فإذا مضت المدة ولم يرجع هل يحبس حتى يفي - 00:17:41

او يطلق الهيئة هي الرجوع بمعنى يرجع ويترك اليمين التي حلف عليها. وهل الهيئة هي الرجوع باللسان؟ معنى يقول ابني رجعت ورجعت على من يميني. او الرجوع كونوا بالجماع اه في الفقهاء يقولون ان الرجوع هو الرجوع الى فعل - 00:18:00

ما حلف الا يفعله. وهو جماع اهله الا اذا منعه من ذلك شيء او عرض له عذر يمنعه اه من المباشرة الفراش فانه في هذه الحال عليه يرجع بلسانه. وإذا تمكنا فانه يلزمها اه ان يباشر ما حلف عليه. ما - 00:18:22

لكن هل يحبس او يستوفى الحق؟ فيه خلاف كثير من اهل العلم يرى انه اذا تمت اربعة أشهر فإنه يجبر على الرجوع او يطلق او يطلق وهذا هو الصحيح وهذا هو الصحيح انه لا يحبس لان في حبسه - 00:18:40

ظرر حتى على المرأة وربما يصر على مثل هذا. ولهذا نقول انه اما ان يطلق او يطلق عليه الحكم او يرجع او يرجع اه في في مثل معنى انه اذا اذا ترتب الضرر فانها تفسخ منه او حتى ينتهي الضرر. ثم هو في الحقيقة هذا على - 00:19:01

قول الجمهور والا عند الاحناف جمع اهل العلم يقولون ان اذا مضت اربعة أشهر ولم يرجع اذا تمت اربعة أشهر فإنه بمجرد مضي اربع أشهر فانها تطلق منه وجعلوا مضي اربعة أشهر كالعدة للزوجة. نعم. كما لو خرج من عنده. قالوا هذه عدتها في باب الايام لها هذه عدة. ولير قال للذين يؤلون - 00:19:24

تربص واربعة شهور ها نعم فهو ان الله غفور رحيم ها مثل ما قال آآ مثل ما جاء التربص في العدة في التربص عدة قالوا هذا تربص ايضا في باب الايام. فإذا مضت - 00:19:44

فانه آآ ولم يرجع فانها تطلق عليه لكن جمهور العلماء وهو قول الصحابة ذكره البخاري رحمه الله عن جمع من الصحابة نعم عن جمع من الصحابة قالوا انه عن ابن عمر رضي الله عنه انه اذا مضت اربعة أشهر فان الحكم يأمره اما ان يرجع واما ان يطلق - 00:20:00

ولم يجعلوا مضي اربعة أشهر يكون فيه الطلاق وهذا هو ظاهر القرآن. نعم. للذين يؤلون من التربص واربعة شف تربص. قال فان فأؤوا والفاء للتعليق. ولا تكون هيئة الا بعد ماذا؟ مضي اربعة أشهر. نعم. ولو كان بعد مضي اربعة أشهر يحصل الطلاق - 00:20:20

بعد ذلك ويدل على ان الهيئات تكون بعد تمامها وهذا مخالف لقول اهل الكوفة الاحناف في انه بمضي يكون طلاق فان الله رحيم. وان عزموا الطلاق فالصلة. يعني اما ان يفيه ويرجع ويترك ما حل عليه. واما - 00:20:38

ان يطلق واذا يعني اذا مضت المدة اذا مضت المدة فالواجب عليه امران يعني له رخصة في مدة اربعة اشهر وهذا من رحمة الله لانه ربما الانسان عرض له شيء من هذا فرخص له في هذه آآ في آآ هذه المدة رخص له في هذه المدة آآ - 00:20:57

لكن هو اذا كان فعله هذا ظرر ومظرة لا يجوز له لان الله مضار وهو محروم. لكن جعلت هذه المدة ترخيص للرجوع ومراجعة النفس والمحاسبة فان رجع فيها فالحمد لله. نعم. ان لم يرجع فيجبر - 00:21:17

ولهذا اذا مضت فالواجب عليها امران الرجوع والفتنة والواجب عليه الكفارة ايضا كفارة يمين كفارة لماذا للحلف. نعم في حليفه عناء عدم جماع اهله. لان هذا يمين. نعم. على ترك - 00:21:36

امر مباح مشروع. والنبي عليه الصلاة والسلام قال اني والله لا احلف ان ارى غيرها منها الا اتيت الذين يقول كفرت عن يميني. وانا والصواب هو قول الجمهور انه اذا رجع تجب عليه الكفارة - 00:21:55

وذهب الكوف جماعة الى انه لا كفارة عليه قالوا ان الله يقول فأن الله غفور لهم وما مضى ويدخل في ذلك كل شيء وهو الكفارة. نقول لا - 00:22:08

اليمين واقعة ولا دالة في الآية. بل اي دالة على مشروعية الكفارة. لان الله قال فأن الله غفور رحيم. يعني مما وقع منه ومن رحمة الله سبحانه وتعالى ان انه لم يجعل الایلاء ضربة لازم - 00:22:20

بل جعل له الرجوع واذا رجع فأن الله يتوب عليه ومن تاب الله عليه. وكونه يغفر له فمن تمام الرحمة والمغفرة ان جعل في الایلاء كفارة. نعم. كما قال سبحانه يا ايها النبي لما تحرموا احل الله تبتغي مرضاه ازواجه والله غفور رحيم. قد فرض الله لكم تحية ايمانكم - 00:22:34

قال والله غفور رحيم. ثم قال قد فرض الله تعالى لكم تحية ايمانكم. يعني من رحمته ومغفرته انه لم يجعل تحريم الحال امرا لازما لرجوع فيه بل سبحانه وتعالى جعل جعل له تحية له - 00:22:55

ويسره وهي بالكفارة ثم النبي عليه الصلاة والسلام غفر الله له ذنبه ومع ذلك لو حلف عليهم فعليه كفارة فكون المغفرة الشاملة لا ينفي وجوب ماذا؟ الكفارة. النبي عليه الصلاة والسلام يقول اني والله لا احلف على يمين فاري غير خيرا منه الا كفرت عن يميني - 00:23:10

وفي لفظ الا تحلتتها. نعم. مع انه قد غفر الله له ذنبه عليه الصلاة والسلام. وهذا يدل على ان الكفارة امر مشروع. وانها من رحمة الله ومغفرته فحلت الایمان ولهذا كانت ايمان المسلمين لها تحلة خلافا لمن شدد في هذا وقال ان هناك ايمان لازمة - 00:23:33

وجعلوا منها يمين الطلاق فكان الصواب مع من جعل جميع الایمان مكفرة مهما كانت الایمان وان هذا من تمام رحمته سبحانه وتعالى وانه ليس في ايمان المسلمين يمين ليست مكفرة بل - 00:23:56

هي كلها مكفرة. بكافارة الایمان. فنقول في هذه الحال فانه آآ يرجع الواجب الرجوع اليه ثم اذا رجع والحمد لله لا يقع به طلاق على الصحيح بل انه اه تكون زوجته لظاهر الآية كما تقدم - 00:24:10

نعم احسن الله اليكم اه اثابكم الله فضيلة الشيخ على هذا البيان الطيب المبارك الذي يلاحظ عليه حرص الاسلام ورحمة الله سبحانه وتعالى بالازواج والتيسير والرفق بهم ولكن يلاحظ احسن الله اليكم ان بعض الازواج او بعض الزوجات تفعل مع زوجها بعض الافعال التي تضططره الى ان - 00:24:27

يعني يفعل مثل هذه الافعال ويشدد على نفسه ويشدد عليها ثم بعد ذلك يطرقون ابواب المفتين ويكونون في حرج فكلمة احسن الله اليكم لامثال هؤلاء من الازواج او من الزوجات؟ نعم انا اقول الواجب على الزوج والزوجة كلاهما ان يتقي الله سبحانه وتعالى - 00:24:49

والا يفعل شيئا يكون فيه هضم واسقاط لحق الآخر الله سبحانه يقول ولهن مثل الذي عليهم بالمعروف. وللرجال عليهن درجة وقال سبحانه وعاشروهن بالمعروف هل للرجل عليها حقوق؟ وللمرأة عليها حقوق - 00:25:07

ولهن مثل الذي عليهم. فالواجب هو ان يؤتي كل منهما حقها الواجب عليه. ولهذا لو تفقه كل منهم في دين الله وعلم الحقوق

الواجهة عليه لما حصل مثل هذا الظلم من احدهما لآخر. وهذا ينبع في الحقيقة - 00:25:25

اما مع الجهل وهو يحصل يكون فيه الظلم والتعدى او يكون مع العلم الذي لا يحصل ما عمل العلم لا ينفع الا بعمل ولا تكون ثمرة الا بالعمل به. فالرجل اذا لاحظ من امرأة التقصيران في حقها او المرأة لاحظت من زوجها تقصيرها في حقها في حقها - 00:25:44

فالواجب على كل منهم ان ينصح الآخر والمؤمن مرآة أخيه المؤمن ويقول عليه انصحك اخوك فانصح له. فالواجب والمناصحة. وقال النبي عليه الصلاة الدين النصيحة. ان يوعظها يعني امر سبحانه وتعالى بالوعظ - 00:26:05

يدرك ان يذكرها بالله عز وجل. فاذا مثلا نجذت المرأة او وقع منها تقصير في حقوقها مثلا مع زوجها يعني الم محل لا مانع من ان يهجر الهمم الذي يكون فيه المصلحة وهو من الهجر الجميل. ولا يترتب عليه - 00:26:25

واذا كانت مثلا هي المعتدية التي آلم تؤدي الحق الواجب عليها فلا ضرر عليه في مثله ولو هجرها في الفراش هذا لاباس وقد اباحه سبحانه وتعالى لانه آلم وهذا من اول وسائل العلاج. نعم. جعل العلاج بين الرجل وزوجته. ولم يتدخل فيه احد - 00:26:43

بل بين الرجل وزوجته في البيت ولها قال ولا تهجر الا في البيت. نعم وان هذا هو السنة الا في احوال مثلا يرى ان الهجر اصلاح فيما اذا شدد فيه مثلا ثم بعد ذلك اشتد الامر - 00:27:05

التدخل اه من الخارج فابعثوا حكم من اهله وحكم من اهله. فالشأن الحكيم احكم هذه الامور. لكن كما تقدم الواجب هو العدل بين الزوجين. هم. ومراعاة الحقوق اذا تأزم الامر في مثل هذا يدعون ناصحا من قرباتهم وناصحا من قرباتهم من يرد لهم الخير يجمع شملهما ويسهل امرهما واياهم ان يكثروا - 00:27:20

من ادخال الاجانب او ان تغلب العاطفة من جهة المرأة او من جهة الزوج فيدخل بينهم ولو من الاقارب من قد يكون تدخلهم ليس فيه مصلحة. ومن اراد الخير وكان ناصحا وكان ي يريد الخير فان الله يوفقه ويسهل امره باذنه سبحانه وتعالى - 00:27:40

اثابكم الله فضيلة الشيخ وبارك الله فيكم. في الحقيقة انتهى وقت البرنامج نستحبكم عذرا في ان نتوقف الى هذا الحد في مسألة الحقوق وانواعها الى قول المؤلف فهل يحبس او يستوفى منه الحق الذي عليه فيه خلاف الى ان شاء الله الحلقة القادمة. احبتي المستمعين - 00:28:00

باسمكم جميعا نشكر فضيلة الشيخ عبد المحسن ابن عبد الله الزامل. شارحا لهذا الكتاب الطيب المبارك. نلتقي بكم باذن الله تعالى على خير في حلقة الاسبوع القادم الى ذلك الحين هذه تحية لكم من اخي وزميلي. في هندسة الصوت ناصر الطحيني. نلتقي بكم على خير والسلام - 00:28:20

ورحمة الله تعالى وبركاته - 00:28:40